Document: EB 2013/109/R.3
Agenda: 4(a)(i)
Date: 22 August 2013
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها السابعة والسبعين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani Muthoo
القائم بأعمال مدير مكتب التقييم المستقل
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة بعد المائة
روما، 17-19 سبتمبر/أيلول 2013

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها السابعة والسبعين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها السابعة والسبعين التي انعقدت بتاريخ 26 يونيو/حزيران 2013.

2- وشارك في الدورة جميع أعضاء لجنة التقييم (البرازيل، ومصر، وفنلندا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، ونيجيريا، والنرويج). كما حضرها مراقبون من كندا، والصين، وفرنسا، والمكسيك، وسويسرا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وحضرت أستراليا الدورة كمراقب صامت وفقا للإجراء الجديد الذي تبناه المجلس التنفيذي في دورته الثامنة بعد المائة. وانضم إلى اللجنة نائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة إدارة البرامج، والقائم بأعمال مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والقائم بأعمال سكرتير الصندوق، وغيرهم من موظفي الصندوق.

3- وتضمن جدول أعمال هذه الدورة تسعة بنود: (1) محاضر الدورة السادسة والسبعين للجنة التقييم؛ (2) التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق: التوصيات ذات الصلة بالهيئات الرئاسية في الصندوق (3) الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق، المستند إلى النتائج، وميزانيته لعام 2014، وخطته الإشارية للفترة 2015–2016؛ (4) عملية التقييم المؤسسية للإشراف المباشر ودعم التنفيذ ؛ (5) تقييم البرنامج القطري لمالي؛ (6) دراسة متابعة لتقدير تنفيذ التوصيات التي طرحها التقييم المشترك لسياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا؛ (7) تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليه؛ (8) تقرير رئيس اللجنة عن الزيارة القطرية لفييت نام؛ (9) مسائل أخرى.

اعتماد جدول الأعمال

4- ناقشت لجنة التقييم جدول أعمال دورتها السابعة والسبعين ووافقت على مقترح رئيسها القائل حيث أن هنالك مسألة تمت مناقشتها في جلسات مغلقة خلال الدورتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين، والتي تم رفعها إلى المجلس التنفيذي، دون التوصل إلى حل لها حتى الآن، فإن النظر **في محاضر هذه الجلسات المغلقة والموافقة عليها سيؤجل إلى دورة مقبلة من دورات اللجنة.**

5- كذلك فقد وافقت اللجنة على إدراج بنود إعلامية إضافية على جدول أعمالها، تحت مسائل أخرى، على النحو التالي: توفير موجز عن (1) الاجتماع العام السنوي الاستثنائي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي سيستضيفه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في مقر الصندوق بتاريخ 26 و27 سبتمبر/أيلول 2013؛ (2) المؤتمر الذي نظمه مكتب التقييم المستقل بالتزامن مع الذكرى العاشرة لإنشاء وظيفة التقييم المستقل في الصندوق؛ (3) العملية المتعلقة بتنقيح دليل التقييم في الصندوق؛ (4) الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم التي ستعقد بتاريخ 5 سبتمبر/أيلول 2013. **ومع هذه التعديلات تم اعتماد جدول أعمال الدورة.**

محاضر الدورة السادسة والسبعين للجنة التقييم

6- مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت القصير المتاح للنظر في الوثيقة EC 2013/77/W.P.3 التي تتضمن محاضر الدورة السادسة والسبعين للجنة التقييم، **فقد قررت اللجنة أن يتم النظر في هذه المحاضر في دورتها القادمة الثامنة والسبعين التي ستعقد بتاريخ 5 سبتمبر/أيلول 2013.**

التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق: التوصيات ذات الصلة بالهيئات الرئاسية في الصندوق

7- كما تم الاتفاق عليه في الدورة السادسة والسبعين، نظرت لجنة التقييم في الوثيقة EC 2013/76/W.P.4/Rev.1 الخاصة بتقييم الكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق، مع تركيز مخصوص على التوصيات ذات الصلة بالهيئات الرئاسية للصندوق.

8- وجرت مناقشة مسهبة لعدد من التوصيات، بما فيها:

- **دورات مجلس المحافظين**. تم التعبير عن وجهات نظر متفاوتة فيما يتعلق بتواتر دورات مجلس المحافظين، أي فيما إذا كان يتوجب أن تعقد هذه الدورات سنويا، أو مرة كل سنتين. وقد اقترح بعض الأعضاء أنه، وعلى الأقل في السنوات التي تشهد مشاورات لتجديد موارد الصندوق، يمكن الاستغناء عن دورة مجلس المحافظين. وردت الإدارة بقولها أنه وحسب رأي الإدارة فإن الدورات السنوية لمجلس المحافظين ضرورية لأنها توفر فرصة نادرة لجميع الدول الأعضاء للتواصل والتفاعل مع الإدارة ومع بعضها البعض، كما أنها توفر مناسبة للترويج لأصحاب الحيازات الصغيرة وضمان وجودهم على جداول الأعمال الدولية. وكان هنالك دعم واسع للحاجة إلى إجراء دراسة حول الدور والأهداف والقيمة المضافة لدورات مجلس المحافظين بحيث تحلل هذه الدراسة الميزات والعيوب المتعلقة بفعالية التكاليف للإبقاء على نمط البرمجة الحالي، أو تغيير تواتر الدورات، والنظر في كيفية جعل مجلس المحافظين أكثر استراتيجية. وتم التذكير بأنه **من المخطط أن ينظر المنسقون والأصدقاء في هذه المسألة.**

- **فعالية دورات المجلس التنفيذي**. مع الاعتراف بالطبيعة الهجينة للصندوق كمنظمة تجمع خصائص كل من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فقد عبرت اللجنة عن رغبة مشتركة بتحري السبل لجعل دورات المجلس التنفيذي أكثر فعالية واستراتيجية. وعلق أحد الأعضاء عن قيمة محتملة لإجراء مسح بين موظفي الصندوق للتأكد من وجهات نظرهم حول دور المجلس التنفيذي. علاوة على ذلك، فإن تنظيم معتكف للمجلس التنفيذي مع رئيس الصندوق وإدارته ومكتب التقييم المستقل من شأنه أن يوفر الفرصة لتفكير ذاتي أعمق بدور وأداء المجلس. وأثيرت تساؤلات حول ما إذا كان من المستصوب أن يكون رئيس الصندوق هو أيضا رئيس المجلس. ومن الناحية اللوجستية، عبّر عدد من الأعضاء عن دعمهم للتوصية بالسماح لممثلين اثنين عن كل بلد في المجلس التنفيذي بحضور دورات المجلس. علاوة على ذلك، فإن رئيسي كل من لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم يجب أن يتمتعا بمقعدين دائمين في قاعة المجلس، إضافة إلى تلك التي يحتلها ممثلو دولهم في المجلس. كما دعا عضو أيضا لأن يُمنح ممثلو الأعضاء في المجلس فرصة حضور دورات مجلس المحافظين.

- **التفويض بالصلاحيات لرئيس الصندوق في الموافقة على مقترحات المشروعات والبرامج.** كان هنالك اتفاق عريض على أن تبقى الموافقة على مقترحات المشروعات والبرامج ضمن اختصاصات المجلس التنفيذي، وذلك بهدف تعزيز المزيد من الانخراط في العمليات الجوهرية للصندوق والتفاعل مع المكاتب القطرية والموظفين. إلا أنه يمكن النظر في رفع سقف التمويل للمقترحات التي تعرض على المجلس التنفيذي للنظر فيها بموجب إجراء انقضاء المدة والمراسلة. وقد وفر مكتب التقييم المستقل إيضاحات بأن روح التوصية تتمثل بأن للمجلس التنفيذي على أي حال الحق بطلب النظر في مقترح معين خلال دورة رسمية من دوراته. إضافة إلى ذلك، فقد تم اقتراح إيلاء اهتمام كاف لخيار جعل المجلس التنفيذي يصادق على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك أطر الموارد المخصصة لها.

- **مدونة سلوك ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي.** عبر عدد من الأعضاء عن دعمهم لهذه المبادرة. وقد أحاطت اللجنة علما **بأن هذه المسألة من المسائل التي سينظر فيها اجتماع المنسقين والأصدقاء المتوقع عقده بتاريخ 30 يوليو/تموز.**

- **المنسقون والأصدقاء.** ردا على بعض التساؤلات بشأن إجراءات الإبلاغ عن اجتماعات المنسقين والأصدقاء، أعلمت اللجنة بأن هناك مذكرات عن الاجتماعات بين المنسقين والأصدقاء ورئيس الصندوق، تحرر وتوزع على المشاركين في الاجتماع. ويمكن أن يتم توزيع هذه المذكرات ضمن القوائم من قبل المنسق ذي الصلة؛ ومن فوائد ذلك أيضا أنه يسمح لجميع الأعضاء بتوفير مدخلات في جداول أعمال هذه الاجتماعات.

- **نشر وثائق لجنة مراجعة الحسابات.** أعلم أعضاء لجنة التقييم بأنه وفي حين أن هذه الوثائق لا تخضع لسياسة الصندوق الحالية بشأن نشر الوثائق، إلا أن بإمكان المجلس التنفيذي أن يقر توسيع هذه السياسة بغية زيادة الشفافية. إلا أنه نظرا لطبيعة بعض الوثائق المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات، لا بد من الإبقاء على بعض القيود على نشر وثائقها.

- **وضوح تقارير اللجنة المرفوعة إلى المجلس.** أحاطت الأمانة العامة علما بالمقترحات الواردة لزيادة الوضوح، وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات المرفوعة إلى المجلس.

9- **وختاما، وافقت اللجنة على أن التقييم المؤسسي قد أثار جملة من القضايا الجوهرية فيما يتعلق بالهيئات الرئاسية في الصندوق. وأن هنالك حاجة لتحديد آلية ما لضمان أن تتم متابعة هذه القضايا بصورة ملائمة بهدف الخروج بتوصيات إلى المجلس حول قرار قد يتخذه في سبيل المضي قدما. وفي هذا الخصوص فقد عبرت الأمانة العامة عن استعدادها لتلخيص التوصيات ذات الصلة بالهيئات الرئاسية في الصندوق بحيث تيسر مناقشتها مع المنسقين والأصدقاء، ولجنة التقييم والمجلس التنفيذي كما هو ملائم. ويمكن النظر إلى هذه الوثيقة مع خطة عمل معدلة ترفع إلى لجنة التقييم في دورتها الثامنة والسبعين، لترفع بعدئذ إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول.**

الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014، وخطته الإشارية للفترة 2015–2016

10- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2013/77/W.P.4، التي تتضمن استعراضاً مسبقاً لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014، وخطته الإشارية للفترة 2015-2016.

11- وعبر الأعضاء عن عميق تقديرهم لهذه الوثيقة التي أخذت بعين الحسبان طلباتهم للمزيد من الاتساق مع وثيقة الميزانية الإدارية للصندوق وللحصول على برنامج عمل وميزانية يستندان إلى "تقدير حاسم للاحتياجات"، ويهدفان إلى "توفير روابط أفضل بين برنامج العمل والنفقات". وقد وفرت الوثيقة تفاصيل أكبر عن تقسيم التكاليف التي رصدت ميزانية لها، وأظهرت النفقات الفعلية للعام الماضي، علاوة على استخدام الميزانية لعام 2013.

12- وفيما يتعلق **بزيادة الكفاءة**، فقد عبر الأعضاء عن دعمهم لتصور الميزانية المستندة إلى حالة الأساس، ورحبوا بالإجراءات المتصورة لتقليص التكاليف، بما في ذلك زيادة استخدام المستشارين الوطنيين/الإقليميين. وحث الأعضاء على تحديد كفاءات إضافية. وقد عبر مكتب التقييم المستقل عن موافقته على هذه المسألة، وأشار إلى أن ذلك الموضوع هو مسألة يستنير بها تنقيح دليل التقييم، إضافة إلى غيره من الإجراءات الأخرى التي يتم الترويج لها. وحول موضوع آخر، عبرت اللجنة عن دعمها لتقييم الأثر المخطط له عام 2014.

13- وفي حين أنها عبرت عن الدعم **للدراسة الموجزة المقترحة للبلدان المتوسطة الدخل**، وعرضها على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، إلا أن أعضاء اللجنة استذكروا التركيز المفوض به للصندوق على أشد الفقراء فقرا، مشيرين إلى أنه سيكون من الهام والمرحب به زيادة التركيز على البلدان الأقل نموا. وأعرب مكتب التقييم المستقل عن موافقته على التركيز على المهمة الجوهرية للصندوق، وأشار بأن التقييم الذي خطط له مكتب التقييم المستقل للصندوق لعام 2014 الخاص بالدول الهشة يتماشى تماما مع هذه المهمة.

14- وفيما يتعلق بأسئلة حول الاستخدام الممكن **لنسبة 3 بالمائة المرحلة من الميزانية**، وجسر الفرق بين تصورين لحالات الميزانية، فقد أوضح مكتب التقييم المستقل بأن الهدف من الترحيل هو تسديد الأنشطة غير المنظورة أكثر من الأنشطة المخطط لها والتي يتوجب إدراجها أصلا في الميزانية. وأشار إلى أن عروض الميزانيات المستقبلية سوف تقدم تصورا واحدا مع الحجج القوية التي يستند إليها.

15- وقد روج أحد الأعضاء في اللجنة **لجعل هذه الوثيقة أقصر** قبل عرضها على المجلس التنفيذي. وطلب من مكتب التقييم المستقل النظر في إضافة **هدف استراتيجي** جديد يركز على بناء القدرات حيث أنه يتجاوز مهمة مكتب التقييم المستقل.

16- وقد تم توفير الإيضاح حول بعض الأنشطة المخطط لها لعام 2014، وحول التغيير في **موظفي المكتب** المتوقع لعام 2014. وفيما يتعلق بالشأن الثاني، فقد أعلمت اللجنة بأنه هنالك مناقشات جارية مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بشأن ندب كبير مقيّمين على مستوى الفئة الفنية الخامسة (فني–5) عام 2014، مما سيدرج في الميزانية التي ستعرض على المجلس التنفيذي ما أن يتم الوصول إلى اتفاق نهائي.

17- **عبرت اللجنة عن اتفاقها بصورة عريضة مع الاستعراض المسبق للأهداف المقترحة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق، ونتائج الإدارة على مستوى مكتب التقييم، وبرنامج العمل والميزانية لعام 2014، كما هي واردة في تصور حالة النمو الصفري. وأكد مكتب التقييم المستقل على أن تعليقات الأعضاء ستستخدم لكي تستنير بها المسودة النهائية المقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2013، وأن برنامج عمل المكتب وميزانيته لعام 2014، وخطته الإشارية للفترة 2015–2016 سوف تعرض على لجنة التقييم في دورتها التاسعة والسبعين، ومن بعدئذ تنظر فيها لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ومن ثم المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2013 قبل عرضها للمصادقة النهائية من قبل مجلس المحافظين في دورته عام 2014.**

تقرير رئيس لجنة التقييم عن الزيارة القطرية إلى فييت نام

18- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2013/77/W.P.9، والتي تتضمن مسودة لتقرير رئيس اللجنة عن الزيارة القطرية السنوية لعام 2013 لفييت نام.

19- وقد عبر أعضاء اللجنة الذين اشتركوا في هذه الزيارة القطرية عن تقديرهم للفرصة التي أتيحت لهم لتعزيز فهمهم التقني، ولبناء علاقات بين أعضاء اللجنة. وقد تم التأكيد على أهمية مثل هذه الزيارات كوسيلة للوصول إلى فهم أفضل لعمل الصندوق في الميدان، وللمساهمة في أنشطة التقييم المستقل والقضايا الرئيسية التي تواجهها لجنة التقييم.

20- كما عبر بعض أعضاء اللجنة عن وجهات نظرهم بضرورة أن تلقي الزيارات القطرية الضوء على وقائع البلد، وأن **تعرض لا قصص النجاحات فقط، ولكن أيضا التحديات** والمعوقات ذات الصلة بالمشروعات التي يدعمها الصندوق. **وسيتم إدراج توصية من هذا القبيل في التقرير النهائي الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورته في سبتمبر/أيلول.**

21- ولم يتم الوصول إلى اتفاق في الآراء حول **التوصية المقترحة بأن يعيد المجلس التنفيذي النظر في القرار الذي اتخذه في دورته السابعة بعد المائة فيما يتعلق بالزيارات القطرية:** حيث كان بعض أعضاء اللجنة من المحبذين للمضي قدما في هذه التوصية، في حين فضّل بعضهم الآخر أن لا يعاد فتح هذه القضية، ولكن أن يتم انتظار تطبيق الإجراءات الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. ومن الملاحظ أن الزيارات القطرية القادمة يجب أن تبقى على أية حال مرتبطة بأنشطة التقييم المستقل.

22- **كما تمت الموافقة على أن يتم تنقيح التقرير لإدراج موجز تنفيذي لعكس التعليقات الواردة من لجنة التقييم. وسوف يتم عرض التقرير النهائي على المجلس التنفيذي لاستعراضه في سبتمبر/أيلول. كما سيعد رئيس اللجنة أيضا عرضا بطريقة PowerPoint لاستكمال هذا التقرير.**

دراسة متابعة لتقدير تنفيذ التوصيات التي طرحها التقييم المشترك لسياسات وعمليات مصرف التنمية الأفريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا.

23- نظرت اللجنة بعدئذ في الوثيقة EC 2013/77/W.P.7 حول تقدير تنفيذ التوصيات التي طرحها التقييم المشترك المذكور. وكان المجلس التنفيذي قد استعرض التقرير النهائي عن هذا التقييم المشترك مع استجابة

إدارة الصندوق عليه وخطة العمل المتعلقة به في دورته الثامنة والتسعين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2009. وقد شعر كل من الأعضاء والإدارة على حد سواء بأن مثل هذه الدراسات لمتابعة ما يقوم به مكتب التقييم المستقل مفيدة لبعض التقييمات المختارة على المستوى المؤسسي.

24- وقد أوضح مكتب التقييم المستقل بأنه كانت هناك بعض النجاحات المتحققة المتعلقة بالتعاون المشترك بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي، وبخاصة على المستوى القطري، في حين أن التقدم المحرز كان مختلطا في مجالات خطة العمل والفجوة السياساتية والفعالية والشراكة الاستراتيجية على المستوى الدولي. وكانت النتائج فيما يتعلق بأبعاد الشراكة غير متساوية مما يثير التساؤلات حول القيمة المضافة المتصورة في هذه الشراكات، والتزام الإدارة والمجلس، والحوافز المتوفرة للموظفين لدعم وتعميق الشراكة.

25- ورحبت إدارة الصندوق بتقدير مكتب التقييم المستقل لتنفيذ اتفاقية التعاون. وأشارت الإدارة إلى تقدم التعاون بصورة بطيئة، مما نجم عنه مشاركة في تمويل مشروعين اثنين فقط منذ عام 2010. إلا أن هنالك مجالا متزايدا للتعاون على ضوء مبادرة مصرف التنمية الأفريقي الخاصة بالصمود في وجه الجفاف في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. إضافة إلى ذلك فقد تتحسن آفاق التعاون في أفريقيا الغربية مع عودة مصرف التنمية الأفريقي إلى أبيدجان بعد انتقال مقره بصورة مؤقتة إلى تونس.

26- وباستذكار أن التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي كان موضوعا دقيقا بالنسبة للمهمة التي يضطلع بها الصندوق، أشار بعض الأعضاء إلى **النطاق الطبيعي للشراكة** بين الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي، وبخاصة في ضوء تمركز العديد من البلدان الأقل نموا في الإقليم، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على الصعوبة التي تتم مواجهتها في تشجيع التركيز على سبل العيش الريفية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك بعض التفاوت في التركيز الذي تقوم به المنظمتان، هنالك حاجة لمزيد من التآزر والتكامل بما يتجاوز فرص التمويل المشترك، مع الاعتراف بأن العمل معا يمكن أن يستغرق وقتا طويلا، وأن يكون عرضة لبعض المعوقات.

27- وقد تضاربت آراء الأعضاء فيما يتعلق بالفعالية الكامنة لتحفيز **الموظفين** للانخراط في تعاون أكبر عبر الوكالات. فقد أثار بعض الأعضاء مسألة **زيادة التفويض بالصلاحيات** إلى الموظفين في الميدان. وأشارت إدارة الصندوق بأن ذلك قد جرى إلى درجة ملائمة ولم يكن من المحتمل له أن يؤدي إلى المزيد من تعزيز التعاون. فنطاق التعاون من القاعدة إلى القمة كان محدودا لأنه، ولأجل إنجاح مثل هذا الجهد، لا بد من زيادة انخراط الإدارة العليا.

28- **وأحاطت اللجنة علما بدراسة المتابعة، وشجعت الإدارة على تعزيز تعاونها مع مصرف التنمية الأفريقي، كما رحبت اللجنة بالدعوة التي قدمها الصندوق لمصرف التنمية الأفريقي لحضور مشاورات تجديد موارد الصندوق كمراقب، وأوصت بإدراج الأمثلة الناجحة عن التعاون بين الصندوق والمصرف في المناقشات التي ستدور خلال مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق.**

التقييم المؤسسي للإشراف المباشر ودعم التنفيذ

29- نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2013/77/W.P.5 والخاصة بالتقييم المؤسسي للإشراف المباشر ودعم التنفيذ، واستجابة الإدارة العليا المكتوبة، وتقرير كبير المستشارين المستقلين في المكتب عن جودة هذا التقييم.

30- وقد انضمت اللجنة إلى إدارة الصندوق في الثناء على مكتب التقييم المستقل للجودة العالية لهذا التقرير، ورحبت بعزم الإدارة على الأخذ بالتوصيات الناجمة عن هذا التقييم. وعبر الأعضاء عن رضاهم على التنفيذ السريع غير المعتاد لهذه السياسة، والذي كان ممكنا بسبب تكثيف أنشطة التدريب والتزام الإدارة العليا.

31- وقد سلط أعضاء اللجنة الضوء على عدد من القضايا وهي التالية:

- **توسيع النطاق.** تمت الإشارة إلى أن توسيع النطاق أمر أساسي للصندوق، وفي حين أنه يمكن إدراج القابلية على توسيع النطاق بصورة مباشرة في المبادئ التوجيهية للإشراف، إلا أنه أيضا جزء محوري من التدريب المتوفر على تصميم المشروعات، لأن هنالك حاجة للتطرق إلى القابلية على توسيع النطاق في مرحلة التصميم لضمان أن يكون تحديد الفرص أسهل خلال أنشطة الإشراف ودعم التنفيذ.

- **الاستخدام الاستراتيجي لموارد المنح.** أوضحت إدارة الصندوق بأنها ستنتظر نتائج التقييم المؤسسي الذي يجرى حاليا على سياسة تمويل المنح في الصندوق قبل التطرق بصورة كاملة للتوصية الخاصة بالاستخدام الاستراتيجي لموارد المنح لتعزيز جاهزية المشروعات وأنشطة الإشراف المباشر ودعم التنفيذ. إلا أنه وفي هذه الأثناء، سيتم في وقت قريب عرض مقترح منحة لتمويل أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تجريها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها من خلال إجراء انقضاء المدة. كذلك فإن الإدارة تنوي عرض مقترح لحساب أمانة متعدد الجهات المانحة على المجلس التنفيذي لتوفير الموارد لأنشطة تصميم المشروعات والإشراف ودعم التنفيذ في الدول الهشة. وفيما يتعلق بمقترح المنحة المقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، استذكر أحد أعضاء اللجنة بأن المنظمة تقدر حاليا قدرات بعثاتها الميدانية، وأن نتائج هذا التقدير سوف تكون مفتاحا لتقرير استخدام قدرات المنظمة في الميدان.

- **المبادئ التوجيهية للإشراف.** تمت الموافقة على أن يتم عكس التوصيات الواردة في التقييم في المبادئ التوجيهية للإشراف لضمان نشرها على نطاق واسع. وقد أشارت الإدارة إلى أنه من المتوقع استكمال المبادئ التوجيهية المعدلة للإشراف بنهاية شهر مارس/آذار 2014.

- **حوار السياسات والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.** تم الاتفاق على أن انخراط الإدارة العليا للصندوق حاسم في الترويج لهذه الأنشطة وأن باستطاعة الدول الأعضاء أيضا المساعدة على تعزيز الإحساس بالصندوق كشريك قيم في الميدان.

- **العلاقة بين الصندوق والحكومات.** أكدت اللجنة مجددا على الحاجة إلى الإحساس المشترك بملكية أنشطة الإشراف ودعم التنفيذ من قبل كل من الصندوق والحكومات الشريكة.

- **نظم الرصد والتقييم.** إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ضعف نظم الرصد والتقييم هو من النتائج المتكررة في تقارير التقييم، فقد وفر الصندوق إيضاحا عن الجهود الجارية لتعزيز هذا المظهر. وفي حين أن جميع الوكالات الإنمائية تعاني من هذه القضية، إلا أن الصندوق قد حقق بعض التقدم في رفع مستوى الامتثال: إذ تعد 90 بالمائة من المشروعات حاليا تقارير سنوية عن رصد النتائج، وتعد

حوالي 100 منها تقارير إنجاز المشروعات. كذلك يتم إحراز التقدم في إعداد 30 تقييما للأثر، كما تم الالتزام به بموجب مشاورات التجديد التاسع للموارد. وقد أحاطت اللجنة علما بالملاحظة التي أبداها كبير المستشارين المستقلين بأنه لا بد من تحديد الحوافز وبذل كل جهد ممكن لتأصيل الفوائد، علاوة على تكاليف الرصد والتقييم على مستوى المشروع. ويمكن لذلك أن يروج لمزيد الإحساس بالملكية التي تشعر بها فرق المشروعات والحكومات. ووافق أعضاء اللجنة على الاقتراح القائل بإجراء المزيد من المناقشات لجهود الصندوق لتحسين الرصد والتقييم في دورة قادمة من دورات لجنة التقييم.

32- **أعربت اللجنة عن تقديرها للتقييم المؤسسي وللمعلومات الواردة فيه – بما في ذلك استجابة إدارة الصندوق وتقرير كبير المستشارين المستقلين. وسوف تعرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي للاستعراض في سبتمبر/أيلول 2013.**

تقييم البرنامج القطري لمالي

33- نظرت لجنة التقييم في الوثيقة EC 2013/77/W.P.6، الخاصة بتقييم البرنامج القطري لمالي.

34- وقد شكر الأعضاء مكتب التقييم المستقل على جودة هذا التقييم. وتم إيلاء اهتمام مخصوص بمسألة **توزيع المشروعات والأموال بين شمال وجنوب البلاد**. وفي حين تفهم الأعضاء المخاوف المعبر عنها في التقييم، إلا أنهم أكدوا مجددا على أن عمل الصندوق في الشمال أساسي، وخاصة للمساعدة على بناء الإقليم في هذه الأوقات العصيبة. وفي هذا الصدد، فقد أشير إلى وجوب ألا تكون زيادة الأنشطة في جنوب مالي على حساب الاستثمارات في المناطق الشمالية.

35- وفيما يتعلق بالتوصية القائلة بتقليص تمركز الأنشطة في شمال مالي، فقد أشار مدير البرنامج القطري إلى أن الوضع الحالي كان استجابة لكل من أولويات الحكومة، والافتقار إلى الشركاء الإنمائيين الآخرين ممن يعملون في شمال البلاد. إضافة إلى ذلك، استفادت عمليات الصندوق وصورته إلى حد كبير من العمل في المناطق التي لا يوجد فيها شركاء إنمائيون آخرون، أو أنهم غير نشطين فيها. وتمثلت استجابة مكتب التقييم في أنه يتوجب على الصندوق التفكير في الأولويات الجغرافية على ضوء وضع النزاع حيث أن الصندوق غير مجهز بما يلزم للعمل في مناطق النزاعات النشطة. ومن شأن زيادة التركيز على مجالات مواضيعية عبر الأقاليم، عوضا عن التركيز الجغرافي، أن يقلص من المخاطر من خلال تمكين الصندوق من تحويل الموارد من جزء من البلاد إلى جزء آخر منها في حال نشأت نزاعات أو تفاقمت.

36- وطلب عضو في اللجنة المزيد من المعلومات عن الاستنتاج المتعلق بالتطرق لموضوع **التمايز بين الجنسين** في الحافظة. وجاءت إجابة مدير البرنامج القطري بأن الصندوق يزيد من تركيزه على النساء الشابات في عملياته.

37- وطلب مراقب معلومات إضافية عن أثر الأنشطة التي تتطرق **لسوء تغذية الأطفال**. وشرح مدير البرنامج القطري بأنه يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال نظام قياس النتائج والأثر. إضافة إلى ذلك فإن دعم الصندوق البلجيكي للأمن الغذائي يسمح بجمع أدلة قوية للغاية فيما يتعلق بالحجوم والمقاييس. ووافق مكتب التقييم المستقل على أن هذه الأنشطة تثبت فعاليتها، إضافة إلى ما ينجم عنها من توفير التدريب المجتمعي.

38- وأشار مكتب التقييم المستقل إلى وجود استراتيجية مؤقتة في واقع الأمر، ولكنه قال بأنه ليس هناك أي خطط لصياغة برنامج جديد **للفرص الاستراتيجية القطرية** في المستقبل العاجل. ووافق مدير البرنامج القطري على أن إعداد برنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية أمر حيوي، وأكد على إجراء ذلك ما أن يغدو الوضع في البلاد أكثر استقرارا.

39- وسلط سفير مالي الضوء على التعاون الوثيق بين الصندوق والحكومة، وعلى أهمية هذه العلاقة في مواجهة حالة انعدام الاستقرار الحالية، والترويج للنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي طويل الأمد في البلاد وبخاصة في الشمال.

40- **أحاطت اللجنة عليما بتقييم البرنامج القطري لمالي الذي حظي بتقديرها.**

تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليه

41- بعدئذ تحولت اللجنة إلى النظر في النسخة العاشرة من هذا التقرير (الوثيقة EC 2013/77/W.P.8 والضميمة 1)، بما في ذلك التعليقات المكتوبة لمكتب التقييم المستقل عليه.

42- وأثنت اللجنة على إدارة الصندوق لإعدادها وعرضها لهذا التقرير، ورحبت بالتعليقات البناءة التي وفرها مكتب التقييم المستقل. وقد رأت اللجنة في هذا التقرير أداة محورية لتحسين حلقة التعلم بين التقييم والعمليات مع مرور الوقت.

43- واستجابة للتساؤلات حول التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مسألة **حوار السياسات وبناء القدرات**، وافقت إدارة الصندوق على أنه وفي حين أن العلاقات والتعاون بين المنظمتين قوية على المستوى العام، إلا أن هنالك مجالا لمزيد من التعاون على المستوى القطري، وبخاصة فيما يتعلق بحوار السياسات وبناء القدرات.

44- كما تم الترحيب بالتقدم المحرز فيما يتعلق **بالتتبع اللاحق للمخصصات المرصودة للأنشطة ذات الصلة بالتمايز بين الجنسين**، وكذلك هو الحال بالتزام الإدارة ببذل المزيد من الجهود في هذا المضمار.

45- وتم توفير التوضيحات ذات الصلة **بالتوصيات التي لم توافق الإدارة عليها** وبالتالي لم يتم تنفيذها. ووافقت إدارة الصندوق على أن النسخة التالية من هذا التقرير سوف توفر استعراضا تاريخيا لمثل هذه التوصيات كي تأخذ اللجنة علما بها.

46- **وأحاطت اللجنة علما بتقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة واستجابة مكتب التقييم المستقل عليه. وسيستعرض المجلس التنفيذي كلا منهما في دورته التي ستعقد في سبتمبر/أيلول 2013.**

مسائل أخرى

47- تحت بند مسائل أخرى، تم عرض عدد من البنود كي تأخذ اللجنة علما بها:

(أ) أطلع القائم بأعمال مدير مكتب التقييم المستقل أعضاء اللجنة بصورة موجزة عن حدثين من المقرر عقدهما في النصف الثاني من عام 2013 وهما: (1) **الاجتماع العام السنوي الاستثنائي لفريق**

الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي سيستضيفه مكتب التقييم المستقل في الصندوق بتاريخ 26-27 سبتمبر/أيلول 2013؛ (2) **المؤتمر المخصص للاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء وظيفة التقييم المستقل في الصندوق؛** (3) **تنقيح دليل التقييم.**

(ب) وطلب أحد الأعضاء معلومات إضافية حول **الموارد المالية المكرسة للندوة الدراسية المخطط لها في ذكرى إنشاء وظيفة التقييم، والجمهور المستهدف الذي تم تصوره.** وأوضح مكتب التقييم المستقل بأنه وفي حين أنه من غير المتوقع أن تكون التكاليف باهظة، إلا أنه يحاول حاليا التوجه إلى الجهات المانحة لتعبئة موارد إضافية خارج الميزانية، وأنه من المتوقع أن تتضمن المجموعة المستهدفة الدول الأعضاء في الصندوق، وإدارة الصندوق وموظفيه، وجهات فاعلة من القطاع الخاص، والشركاء القطريين ذوي الصلة. وأشار عدد من الأعضاء إلى أنه يمكن إيجاد فرصة استراتيجية نادرة من خلال ربط هذه الندوة بدورة مجلس المحافظين.

(ج) وأعلم رئيس اللجنة أعضاء اللجنة بأن **الدورة الثامنة والسبعين للجنة التقييم ستعقد** بتاريخ 5 سبتمبر/أيلول 2013.